متاحة على الانترنت من خلال marciledu.com

مجلة مارسيل للعلوم الاجتماعية

الإصدار 3، العدد 3، رقم الصفحة 28-49

JOURNAL OF MARCIL FOR SOCIAL SCIENCE

معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا

Obstacles of activating research centers in Palestinian decision-making from the point of view of senior management

محمد حاتم محمد المدهون
وزارة الشباب والثقافة -غزة
مدير دائرة التدريب والتأهيل

منور عدنان محمد نجم
الجامعة الإسلامية -غزة
أستاذ أصول التربية المساعد في قسم أصول التربية

Mohammed Hatem El Madhoun
Ministry of Youth and Culture – Gaza
Director of Training and Rehabilitation Department

Munawwar Adnan M. Najim
Assistant professor, Department Fundamental of Education, Collage of Education. Islamic University of Gaza –IUG

مختصر البحث

هدفت الدراسة التعرف إلى معوقات تفعيل مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا، ودراسة دلالة الفروق بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني تبعاً لمتغيرات الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في الإدارات العليا المدنية والعسكرية في محافظات غزة للعام الدراسي 2020م. أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة تحتوي على (45) فقرة تم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددهم (106) موظفاً وموظفة من العاملين في الإدارات العليا المدنية والعسكرية. وبيّنت الدراسة أن المعوقات جاءت مرتبة تنازلياً على النحو التالي (معوقات تتعلق بثقافة المجتمع بوزن نسبي (78.11%)، معوقات تتعلق بصُناع القرار بوزن نسبي (73.91%)، معوقات تتعلق ت بمراكز الأبحاث بوزن نسبي (72.72%)، أما الدرجة الكلية للاستبانة حصلت على وزن نسبي (74.91%). كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة (العمر، المستوى التعليمي، النشاط البحثي، الوظيفة). وأوصت الدراسة بضرورة الانفتاح على خبرات المراكز الدولية والاقليمية ومحاولة عمل توأمة او اتفاقيات شراكة ومذكرات تفاهم لتطوير الباحثين وتبادل الاستفادة في مجال البحث والدراسات. العمل على إنشاء

تاريخ المقالة

الارسال: ٠١-١٠-٢٠٢٣

المراجعة: ١٠-١٠-٢٠٢٣

القبول: ١٦-١٠-٢٠٢٣

كلمات مفتاحية

مراكز الأبحاث – صنع القرار – الإدارة العليا.

	مراكز المعلومات والأبحاث في كل وزارة من وزارات السلطة وأن يكون لها إدارة عامة ضمن هيكلية السلطة.
Article history Received: 01 October 2023 Revised: 10 October 2023 Accepted: 16 October 2023	**Abstract** The study aimed to identify obstacles to the activation of research centers in Palestinian decision-making from the point of view of senior management and to study the significance of the differences between the average scores of sample members of the obstacles according to the study variables. The study population consisted of all employees in the senior civil and military administrations in the Gaza governorates for the academic year 2020. An analytical descriptive approach was used, and a questionnaire containing (45) items was distributed to the study sample of (106) employees and employees of the senior civil and military departments. The study showed that the obstacles were ranked descending as follows؛ Obstacles related to community culture with relative weight (78.11%), Obstacles on decision makers with a relative weight (73.91%),Obstacles related to research centers with a relative weight (72.72%),The overall score of the questionnaire obtained a relative weight (74.91%).The study also showed that there were no statistically significant differences between the average scores of the sample of the study sample to the obstacles of activating the role of research centers in Palestinian decision-making due to the variables of the study (age, educational level, research activity, job. Research centers relate to the openness of the experiences of international and regional centers and try to work twinning or partnership agreements and memorandums of understanding to develop researchers and exchange benefit in the field of research and studies. Work on the establishment of information and research centers in each ministry of the Authority and have a public administration within the structure of the Authority.
Keywords: *Research centers- Decision-making - Senior management,*	

1. المقدمة

إن المُتأمل في الدول التي حققت نجاحاتٍ مُتقنة في جميع المجالات؛ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك التكنولوجية، والتقنية، يجدُ بكل وضوحٍ أنها ابتعدت كلياً عن شخصنة السُلطة، ونأت بعيداً وبكل بقوةٍ عن التفرد في صناعة القرار الوطني أو ارتجاله، ولاذت بالمؤسسات الفكرية التي تبحث بتعمقٍ شديدٍ وجادٍ في معظم القضايا التي تخدم نزاهة القرار الوطني، ودقته، وصوابيته، بعيداً عن الأهواء ووجهات النظر الفردية أو الحزبية. تلك المؤسسات القيمة هي مراكز الأبحاث الوطنية لكل دولة، والتي تعملُ جاهدةً وبنزاهةٍ علميةٍ كبيرة على الربط المنطقي بين البحث العلمي المنظم، ومتطلبات تحويل مخرجاته إلى حيز التنفيذ؛ خدمة لصناع القرار الوطني، ومساعدةً لهم في تحقيق أعلى معدلات النجاح، والتنمية في المجالات الوطنية شتى. لذلك تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات عالمياً بشكلٍ واضح وملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين. فقد أصبحت تُمثل أحد الدلائل الهامة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي، واستشرافها آفاق المستقبل؛ وذلك وفق المنظور المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عموماً، وانطلاقاً من عَدَّ تلك المراكز مؤشراً للمنجزات الحضارية، والنهضوية، والثقافية وعنواناً للتقدم وأحد مؤشرات التنمية ورسم السياسات (محمود، 2013م، ص1). وفي الزاوية الأخرى للتأمل، نجدُ أن معظم الدول العربية، والإسلامية تعمل عكس ذلك، وأنها تُهمل بدرجة عاليةٍ جداً _قد تكون مقصودة_ كل ما له علاقة بترسيخ دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار الوطني العربي، فتحرم شعوبها من التنمية الحقيقية وتبقيهم في قائمة الشعوب المستهلكة للتطور والتقنية الحديثة.

وهذا واضح للعيان، فالأمم التي بنت الجامعات الممتازة ومراكز البحوث والدراسات المتقدمة هي التي تكشف اليوم عن طبائع الأشياء وسنن الله _تعالى_ في الخَلْق، وهي التي تُنتج النظريات، وتطور النظم والأشياء...أما الأمم التي لا تبحث ولا تختبر، فإنها تستهلك ما ينتجه الآخرون، ومن المؤسف أن تكون معظم البلدان الإسلامية من هذا الصنف (بكار،2008م،

ص14). وعلى الرغم من امتلاك تلك البلدان العربية والإسلامية مراكزاً للأبحاث والدراسات، وعلى الرغم من التطور في أعدادها وجودتها، إلا أنها تعاني من كثير المعوقات تفعيلها، وتدني الاهتمام الرسـمي بدورها وقدراتها. حيث إن الدول العربية تتصـدرها جمهورية مصر العربية بـ(57) مركزاً ثم تليها فلسطين بـ(44) مركزاً، وتأتي عُمان في آخر الترتيب بـ(3) مراكز. وإن مراكز الفكر في العالم العربي هي في تطور ملحوظ ولو أنه ليس بالتطور المرجو، فتزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية التي تبحث في مختلف شـؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية في ظل التغيرات الرئيسـة الجارية في منطقة الشـرق الأوسـط ...ويسـتدل عليها من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقدها في مجالات عديدة سـواء على الصـعيد الاقتصـادي أو السـياسـي، والاجتماعي، أو الإعلامي، أو الاسـتراتيجي...، مما يدفع بضـرورة التفكير بجدية في كيفية تفعيل آليات ووسـائل الاسـتفادة من هذه المراكز والمؤتمرات وتطويرها لمصلحة تحقيق الفاعلية الأكبر لمؤسسات صنع القرار (زكية، 2015م، ص 16).

ونظراً للواقع الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال الصـهيوني وممارساته وسطوته؛ فإن دوافع العمل على تفعيل دور مراكز الأبحاث في مجالات الحياة الفلسطينية _عامةً_، وفي صناعة القرار الفلسطيني _خاصة_، تزداد إلحاحاً يوماً بعد يوم في ظل هذه التغيرات الثقافية والتطورات التكنولوجية والتقنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام منقطع النظير لدولة الاحتلال الصـهيوني بمراكز الأبحاث وتأثيرها القوي في صـناعة القرار الصـهيوني. فعلى سـبيل المثال تنفق دولة الاحتلال ما مقداره 4.7% من إنتاجها القومي على البحث العلمي _ بما يمثل أعلى نسـبة إنفاق في العالم، في الوقت الذي تنفق فيه الدول العربية ما مقداره0.2% من دخلها القومي على البحث العلمي (أبو عامر،2013م، 46). وقد لاحظ الباحثان ترتيب فلسـطين ثانياً في عدد مراكز الأبحاث العربية، مع غياب دورها في صـناعة القرار الفلسـطيني، وبعد مراجعة الأدب التربوي ذي العلاقة واسـتكمالاً للجهود السـابقة، قام الباحثان بإجراء هذه الدراسة للتعرف إلى معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا.

1.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً للواقع الفلسطيني الذي تحُده الصعاب من كل جانب، وفي ظل هذا الاحتلال الجاثم فوق مقدراته ومقدساته، وفي ظل متغيرات عصر المعرفة التي فهمتها الدول ذات السيادة والسطوة الفكرية والتقنية وفي مقدمتها الاحتلال؛ كان لابد من البحث الجاد والمتقن عن الأسباب والعوامل التي أعاقت وما تزال تعيق تفعيل دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار الفلسطيني؛ الذي هو بحاجةٍ ماسة لكل جهدٍ متقنٍ يؤدي بنا إلى قراراتٍ وطنيةٍ صائبة، ثم ومن خلال مراجعة الأدب التربوي والدراسات ذات العلاقة، تبلورت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما معوقات تفعيل مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة (العمر، المستوى التعليمي، النشاط البحثي، الوظيفة)؟

1.2فرضيات الدراسة:

تحددت الدراسة في الفرضيات الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**0.05**≥α) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة تعزى لمتغير العمر (من 50 عام فأقل، أكبر من 50 عام).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**0.05**≥α) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي (بكالوريوس، دراسات عليا).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**0.05**≥α) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة تعزى لمتغير النشاط البحثي (أشارك كباحث، لا أشارك كباحث).
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**0.05**≥α) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة تعزى لمتغير الوظيفة (إدارة عليا مدنية، إدارة عليا عسكرية).

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف إلى معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا.
2. الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**0.05**≥α) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني تعزى لمتغيرات الدراسة (العمر، المستوى التعليمي، النشاط البحثي، الوظيفة)؟
3. تقديم مجموعة من التوصيات تساعد في تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني.

1.4 أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

1. قد تفيد في إجراء دراسات أخرى حول سبل وآليات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني.
2. تقدم مجموعة من المعوقات لتفعيل مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني لكلٍ من:
   أ. صناع القرار الفلسطيني.
   ب. مراكز الأبحاث الفلسطينية.
3. قد يستفيد من هذه الدراسة الجهات التالية:

- المجلس التشريعي الفلسطيني من خلال سن القوانين الفكرية، والقوانين الملزمة لصناع القرار بضرورة الأخذ بنتائج الدراسات ذات العلاقة.
- الجامعات في إعداد مساق؛ يؤسس لدور مراكز الأبحاث في الحياة السياسية الفلسطينية.
- المؤسسات والمنظمات العلمية والحقوقية في إعداد ورش عمل وكتيبات لمؤسسات صنع القرار الفلسطيني يتم تدريب القيادات الشابة عليه تدريباً إجرائياً.

4. ندرة الدراسات في موضوع الدراسة فلسطينياً.

1.5 **حدود الدراسة :**

تتحدد الدراسة في الآتي:

1. **حد الموضوع:** اقتصرت الدراسة على التعرف إلى معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني في مجالات (معوقات تتعلق بصُناع القرار، معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث، معوقات تتعلق بثقافة المجتمع).
2. **الحد المؤسسي:** طبقت هذه الدراسة في بعض مؤسسات صنع القرار الفلسطيني المدنية والعسكرية.
3. **الحد البشري:** تقتصر الدراسة على الإدارة العليا المدنية والعسكرية.
4. **الحد المكاني:** تقتصر الدراسة على محافظات فلسطين الجنوبية – فلسطين.
5. **الحد الزماني:** طُبقت هذه الدراسة في النصف الثاني العام الدراسي 2020-2019

1.6 **مصطلحات الدراسة:**

تضمنت الدراسة المصطلحات الآتية:

1- **المعوقات:** يعرفها الباحثان بأنها جميع العوامل والصعاب المادية والمعنوية التي تقف في وجه تفعيل دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار الفلسطيني.

2- **الدور:** مجموعة من الأنشطة المرتبطة، أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة، ويترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة (مرسي،2001م، ص133).

3- **مراكز الأبحاث:** مؤسسات بحثية دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة، وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار (محمود، 2013م، ص6).

4- **الإدارة العليا:** أعلى هيئة وأعلى مصدر للسلطات في إدارة المؤسسة (الشغير، 2018م).

2.1 النشأة التاريخية لمراكز الأبحاث عالمياً:

نشأت مراكز الأبحاث في صورتها الأولى في الجامعات الأوربية في القرن الثامن عشر، حيث أسس ما يعرف بـ (الكراسي العلمية)، وكانت أولى هذه الكراسي تأسيساً كراسي الدراسات الشرقية في بولونيا، وفي روما، وفي باريس، وقد ظهرت هذه الكراسي بالأساس تقليداً لما كان معمولاً به في العالم الإسلامي مِن وجود مَن يترأس الحلقات العلمية، ومن يتصدر الإفتاء، كما أنشئت وقفيات

نقلاً عن الوقفيات الإسلامية التي كان لها دور في تمويل المدارس العلمية التي كانت سائدة في العالم الإسلامي. وأنشئت أول وقفية في بريطانيا أسمها وقفية (ديمورنت) في جامعة أكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية، وبهذا يعد إنشاء هذه الكراسي هي الإرهاصات الأولى لإنشاء المراكز البحثية في أوربا، والولايات المتحدة، والتي أطلق عليها اسم ثينك تاكنس(Think Tanks)، وترجمت إلى العربية بصور مختلفة منها (مراكز التفكير) وهناك من ترجمها (بنوك التفكير) أو (خزانات التفكير)، ولكن في الغالب يستخدم تعبير (مراكز الأبحاث والدراسات) للإشارة إلى (Think Tanks)، وفي بريطانيا استخدمت أثناء الحرب العالمية الثانية عبارة (brain boxes) صناديق الدماغ أو المخ. ولم تكن لمراكز الأبحاث أو مؤسسات الفكر والرأي علاقة مباشرة بالسياسة وظلت هذه المراكز تنشأ وتنمو بعيداً عن السياسة إلى أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر تقريباً، عندما بدأت تظهر خارج الجامعات وعندها أخذت تأخذ منحى آخر وهو تسخير العلم لخدمة السياسة، فظهر أول المراكز في بريطانيا سنة (1831م) وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، ثم الجمعية الفابية سنة (1884م). وبعدها انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير نتيجة لدعم كبار المتبرعين والمثقفين ورغبتهم في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثين والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها (الشهواني، 2011م).

2.2 النشأة التاريخية لمراكز الأبحاث فلسطينياً:

لم تظهر مؤسسات البحث العلمي الفلسطيني إلا منذ نحو نصف قرن، عندما ظهرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة 1963م، ثم مركز الأبحاث سنة 1965م، ومركز التخطيط سنة 1968م، التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدت هذه المراكز دوراً مشهوداً في إعلاء صوت الفلسطينيين والدفاع عن روايتهم التاريخية، فنشر مركز الأبحاث نحو 350 كتاباً مترجماً وسياسياً وتوثيقياً عن فلسطين علاوةً على مجلة "شؤون فلسطينية" سنة 1971م، ونشرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية نحو 700 كتاب وثلاث مجالات بالعربية والإنجليزية والفرنسية، فضلاً عن نشرة المؤسسة التي كانت تعنى بترجمة الدراسات والتقارير الإسرائيلية لتضعها بين أيدي صانع القرار العربي والفلسطيني، وأيضاً الموسوعة الفلسطينية (أبو فخر، 2018م، ص7).

ومن خلال تتبع الباحثين للدراسات الأجنبية التي تناولت مراكز الأبحاث تبين أنه مع اشتداد المنافسة العالمية تستثمر العديد من المؤسسات البحثية الوطنية موارداً كبيرة في البحث والتطوير للحصول على ميزة تنافسية وتطوير الاقتصاد الوطني (Jeng&Kuo– Hsin .2015). ودراسة Lilien (2017) بعنوان وجهات النظر حول مراكز الأبحاث الجامعية : دروس من معهد دراسة أسواق الأعمال(ISBM) حيث أُسس معهد دراسة أسواق الأعمال (ISBM) فيعام 1983 ،وبعد 34 عامًا لغاية كتابة بحثه يؤكد على أنه مازال موجودًا (وناجحًا) .حيث بين مهمة ISBM بأنه معهد دراسة أسواق الأعمال وهو مركز امتياز مدعوم من قبل الصناعة في كليةSmeal College of Business في جامعة Penn State وهدفيه الأساسيين هما توسيع البحث والتدريس في مجال التسويق بين الشركات في الأعمال التجارية وتحسين ممارسة التسويق بين الشركات للشركات الأعضاء في الصناعة. ثم قدم فيها رؤى حول الأدوار الممكنة والمنظمات وهياكل الإدارة لمراكز الأبحاث الجامعية.

وقدمت أندريا وآخرون (Ceschi& etal,2017) ورقة مفاهيمية بعنوان الكفاءة المهنية لاتخاذ القرار: بناء جديد للمجال الوظيفي؛ عرضت فيها مراجعة عن التطورات الأخيرة المتعلقة بتدخلات التضييق في المنظمات وتقدم رؤى حول كيف يمكن أن تكون فعالة فيما يتعلق بالأداء التنظيمي والتطوير الوظيفي الفردي. وأنتجت فيها منظورًا لتحسين المعرفة حول الكفاءة المهنية في اتخاذ القرار (C–DMC) من خلال تقديم نهج يربط بين أبحاث صنع القرار وبين التدخلات التي تهدف إلى إدارة الاستدلال والتحيز H & B وتصورات خاطئة منتظمة في العمليات المهنية.

2.3 النشأة التاريخية لمراكز الأبحاث فلسطينياً:

لم تظهر مؤسسات البحث العلمي الفلسطيني إلا منذ نحو نصف قرن، عندما ظهرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة 1963م، ثم مركز الأبحاث سنة 1965م، ومركز التخطيط سنة 1968م، التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدت هذه المراكز دوراً مشهوداً في إعلاء صوت الفلسطينيين والدفاع عن روايتهم التاريخية، فنشر مركز الأبحاث نحو 350 كتاباً مترجماً وسياسياً وتوثيقياً عن فلسطين علاوةً على مجلة "شؤون فلسطينية" سنة 1971م، ونشرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية نحو 700 كتاب وثلاث مجالات بالعربية والإنجليزية والفرنسية، فضلاً عن نشرة المؤسسة التي كانت تعنى بترجمة الدراسات والتقارير الإسرائيلية لتضعها بين أيدي صانع القرار العربي والفلسطيني، وأيضاً الموسوعة الفلسطينية (أبو فخر، 2018م، ص7).

ويرى الباحثان أن: أعداد مراكز الأبحاث فلسطينياً آخذٌ بالزيادة إلا أن دورها في تراجعٍ مستمر، وأن الفجوة بينها وبين صانع القرار تكبر وتكبر، على العكس تماماً من الدور الريادي المنوط بها من تقديم العون والمساندة لصناع القرار في الوصول إلى القرارات المتزنة والمدروسة من جانب، وفي تهيئة المجتمع لتقبلها والعمل على ترسيخها _وهذا كان من الأسباب التي دعت لإجراء هذا البحث_.

2.4 دور مراكز الأبحاث:

يرى الباحثان أن لمراكز الأبحاث أدواراً متعددة، وذات عمقٍ استراتيجيٍ، وممتد إلى جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأنها صاحبة القفزات في تحقيق التوجه نحو التنمية المستدامة فكراً وتنفيذاً؛ لذلك يورد الباحثان بعض الأدوار الفاعلة لمراكز الأبحاث ذات العلاقة في صناعة القرار ومنها:

1- إن لمراكز الأبحاث دوراً ريادياً في توجيه عالم اليوم؛ بحكم أنها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق المنهجٍ العلمي المعرفي (الطاهر، 2015م، ص ت).

2- التفكير للحكومات من خلال تقديم الأفكار الجديدة، والرؤى الإبداعية، وترشيد السياسات العامة. والدخول كطرف توفيقي بين الأطراف الحكومية المتنازعة والمختلفة لتقريب وجهات النظر المتباينة حول إعداد سياسة معينة. والقيام بالدور الاستشاري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الإنجاز والقرار وتوفير قاعدة بيانات بحثية لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة (زكية، 2015م، ص11).

3- تلعب دوراً أساسياً في إنتاج المعرفة والبحث العلمي وما ينتج عنه من تطبيقات على صعيد توجيه وصياغة السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية وغيرها، بالإضافة إلى "عقلنة" وترشيد القرار، وفي كثير من الأحيان يتم اتخاذ القرار من المسؤولين وصناع القرار في قضايا معينة وفق ما تحدد نتائج دراسات مراكز الأبحاث (الخزندار، 2012م، ص13).

4- تقويم السياسات السابقة، ووضعها في إطارها التاريخي والسياسي السليم. وتحديد الآثار بعيدة المدى للسياسات المتبعة تجاه الأصدقاء والأعداء على حدٍ سواء، فيما يتعلق بمصالح الدولة ومكانتها الدولية، وطرح الأفكار والآراء الجديدة، واقتراح السياسات البديلة خلال المدة التي تسبق مباشرةً انتقال السلطة من إدارة إلى أخرى، أو بعد حدوث حوادث كبرى أو بروز ظواهر جديدة أو مستجدات (أمين، 2013م).

5- تؤدي دوراً مؤثراً في تشكيل الرأي العام: وذلك من خلال تقديم تصور للأفراد حول السياسات العامة سواء في مجال السياسة العامة الداخلية أو الخارجية، كما أنها تعمل على توفير المواهب حيث تستقطب في الأغلب الأعم مجموعة من أفضل العقول الموجودة في المجتمع وكثيراً ما يتم ترشيح هؤلاء لوظائف على المستوى التنفيذي أو التشريعي (كمال الأمير، 2008م، ص13).

وبناءً على ما سبق يؤكد الباحثان على الدور الجوهري الذي من المفترض أن تقوم به مراكز الأبحاث الفلسطينية في صناعة القرار الفلسطيني، حيث يضع الباحثان مجموعة من المؤشرات تدل على تفعيل دور مراكز الأبحاث وهي:

أ- مؤشرات قبلية:

1- تنفق الدولة بسخاءٍ على البحث العلمي، وتتبنى سياسة واضحة المعالم للبحث العلمي؛ لأنها تقدر عمل مراكز الأبحاث وأهمية دورها؛ لذلك تؤكد الدولة على تدريب الباحثين وابتعاثهم إلى مراكز الأبحاث الإقليمية والدولية، وتوفر الحرية والبيئة الديمقراطية لمراكز الأبحاث في تناول مختلف القضايا.

2- تستعين الدولة بالمستشارين من النخب في مراكز الأبحاث؛ لأنها تثق في أداء مراكز الأبحاث ذات التمويل والوصاية الخارجية، حيث أنها تخضع لقوانين البحث العلمي و الملكية الفكرية التي تهتم الدولة بها وتعمل سَنها وتطبيقها.

3- تضيف الدولة الأبحاث العلمية كمتطلب لترقية موظف الحكومة، وتهتم بإنشاء الهيئات التي ترعى مراكز الأبحاث وتشرف عليها وتنسق معها.

4- تعمل الدولة على تنفيذ مخرجات مراكز البحوث؛ لأنها على ثقة من أهداف البحث العلمي وفقاً للاستراتيجية التي تتبناها وتعمل على نشرها.

5- تنبثق بعض قيادات الدولة من الحواضن البحثية والأكاديمية، وليس من الحواضن الحزبية فقط بعيداً عن الكفاءة والإتقان.

ب- مؤشرات بعدية:

القرارات الحكومية مقننة وتمتاز بالجودة العالية، وهي معلنة للمجتمع بكل أريحية، وتخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة ويستفيد منها أفراد المجتمع وكذلك مراكز الأبحاث حيث أن:

1- مراكز الأبحاث تمتلك الكفاءات وتتمتع بالإدارة النوعية ذات الفكر الاستراتيجي وتتعاون مع القطاع الأهلي؛ غير الحكومي، وتُشبك مع الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة، وتهتم بالتنسيق مع مراكز الأبحاث الخارجية؛ الإقليمية والدولية.

2- تهتم مراكز الأبحاث بالتفاعل مع القضايا المجتمعية كافة، وتجري الأبحاث الاستشرافية للتنبؤ بالمشكلات وحلولها لأنها تعمل وفقاً لخطط إستراتيجية تقدم أولاً المصالح العامة للوطن، وتعد تقارير مقننة لصناع القرار حول المخرجات البحثية التنفيذية.

3- تبدع الكوادر البحثية في الوصول لصناع القرار وبناء الثقة معهم، وتتقن مهارة الترويج لنتائج الأبحاث وتهيئة الجميع لتقبلها.

4- يميل أفراد المجتمع للقراءة والمطالعة بشكل عام، ومنشورات مراكز الأبحاث بشكل خاص؛ لقناعتهم بأهمية مراكز الأبحاث في التنمية المجتمعية، وكنتيجة للثقة التي تكونت بين أفراد المجتمع ومراكز الأبحاث حيث يستعين أفراد المجتمع بمنتجاتها التطبيقية في مواجهة مشكلاتهم الشخصية والعامة.

5- يساهم أفراد المجتمع بقوة مع مراكز الأبحاث، وصناع القرار في الأبحاث النقدية؛ لقناعتهم بدورهم الفاعل في تعزيز نتائج الأبحاث العلمية وإتقانها؛ لأن كل منهم يلحظ غياب أثر الأحزاب السياسية في توجيه مراكز الأبحاث؛ لذلك يشارك بفاعلية في تنفيذ الأبحاث المختلفة بغض النظر عن اسم المركز وانتمائه، ولا يتحسس من المشاركة في الأبحاث ذات العمق الأسري.

3.1 الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعها الباحثان في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك التعريف بمنهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة(الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصفاً لهذه الإجراءات.

3 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النوعي، حيث حاولا من خلالهما وصف الظاهرة موضوع الدراسة (معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا) وتحليل بياناتها، ثم بيان العلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تضمنتها، والآثار التي تحدثها, وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة.

3.1 مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

1-البيانات الأولية: وذلك بالبحث ميدانياً حيث قام الباحثان بما يلي:

أ- إعداد نموذج دراسة استطلاعية استهدفت مجموعة من الخبراء والباحثين والأكاديميين؛ للبحث عن المعوقات من وجهة نظرهم.

ب- إعداد وتصميم استبانة المعوقات، حيث قام الباحثان بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة؛ للحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج :(SPSS (Statistical Package For Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية: لقد قام الباحثان بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بموضوع الدراسة، للتعرف **على معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا**؛ بهدف إثراء موضوع الدراسة بشكل علمي، وذلك من أجل التعرف علي الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات, وكذلك أخذ تصور عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوع الدراسة.

3 .2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في الإدارات العليا من الجانبين المدني، والعسكري (المدراء العامون ووكلاء الوزارات والوكلاء المساعدون، والرتب العسكرية السامية)، في محافظات فلسطين الجنوبية للعام الدراسي l2020.

3.3 عينة الدراسة:

1- **تكونت عينة الدراسة الاستطلاعية** من (30) موظفاً من موظفي الإدارة العليا في الوزارات العاملة في محافظات فلسطين الجنوبية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، ذلك بهدف التأكد من خصائص أدوات الدراسة ومدى ملاءمتها لجمع البيانات من عينة الدراسة.

2- **تكونت العينة الفعلية** من (106) موظفاً وموظفة من العاملين في الإدارات العليا في الوزارات الفلسطينية في محافظات فلسطين الجنوبية للعام 2020 والجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة متغيرات الدراسة

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية%
العمر	أقل من50 عام	81	76.4
	أكبر من 50 عام	25	23.6
	المجموع	**106**	**100.0**
المستوى التعليمي	بكالوريوس	59	55.7

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية%
	دراسات عليا	47	44.3
	المجموع	**106**	**100.0**
النشاط البحثي	أشارك كباحث	33	31.1
	لا أشارك كباحث	73	68.9
	المجموع	**106**	**100.0**
الوظيفة	إدارة عليا مدنية	55	51.9
	إدارة عليا عسكرية	51	48.1
	المجموع	**106**	**100.0**

لاحظ: قســم الباحثان متغير العمر إلى (أقل من50 عام، أكبر من 50 عام) لاعتقادهما بأن العمر ما بعد الخمســين عاماً يتميز بصلابة الخبرات الحياتية ونضوجها، والتمسك أكثر بتحقيق الانجازات، والرغبة في كتابة التاريخ فيما تبقى من العمر؛ ما قد ينعكس على الأداء الوظيفي.

3.4 أداتي الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع الرسمي – نموذج الدراسة الاستطلاعية_، وغير الرسمي، ثم قام الباحثان ببناء وتصميم الأداة الثانية وهي الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

- تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
- صياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

- إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون من حذف وتعديل وصياغة بعض الفقرات وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد صياغتها النهائية (45) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (**كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، صغيرة، صغيرة جداً**) أعطيت الأوزان التالية (5،4،3، 2، 1)، بذلك تنحصر درجات أفراد عينة الدراسة ما بين (45، 225) درجة. لقد اعتمدت الدراسة خمسة مستويات تم تحديدها وفقاً للمعادلة التالية:(المدى الأعلى – المدى الأدنى مقسوماً على خمسة مستويات) (5−1÷5 =0.80) والمستويات هي:

-

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة التوافر
من 1.00 – 1.80	من 36% فأقل	صغيرة جداً
من 1.81 – 2.60	أكثر من 36% –52%	صغيرة
من 2.61 – 3.40	أكثر من 52% –68%	متوسطة
من 3.41 – 4.20	أكثر من 68% –84%	كبيرة
من 4.21 – 5.00	أكثر من 84% –100%	كبيرة جدا

- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: يحتوي على الخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة.

القسم الثاني: استبانة **معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا** ويتكون من (45) فقرة موزعة على ثلاث مجالات كالتالي:

	عدد الفقرات
المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	15
المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	15
المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	15
الدرجة الكلية	45

3.5 صدق الاستبانة

قام الباحثان بتقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدقها كالتالي:

أولاً: صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الخبراء والباحثين، وأساتذة جامعيين متخصصين ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية في محافظات فلسطين الجنوبية، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة ، ومدى انتماء الفقرات إلى كل مجال من مجالات الاستبانة ، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي:

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي الاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) موظفاً، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

الجدول (2) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه

م	المجال	معامل الارتباط	م	المجال	معامل الارتباط	م	المجال	معامل الارتباط
1	المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	**0.589**	16	المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	**0.623**	31	المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	**0.570**
2		**0.652**	17		**0.710**	32		**0.579**
3		**0.532**	18		**0.612**	33		**0.755**
4		**0.571**	19		**0.647**	34		**0.781**
5		**0.853**	20		**0.740**	35		**0.686**
6		**0.602**	21		**0.671**	36		**0.566**
7		**0.608**	22		**0.727**	37		**0.622**
8		**0.623**	23		**0.683**	38		**0.656**
9		**0.656**	24		**0.580**	39		**0.821**
10		**0.615**	25		**0.715**	40		**0.749**
11		**0.621**	26		**0.729**	41		**0.813**
12		**0.803**	27		**0.618**	42		**0.695**
13		**0.699**	28		**0.642**	43		**0.700**

م	المجال	معامل الارتباط	م	المجال	معامل الارتباط	م	المجال	معامل الارتباط
14		**0.661**	29		**0.691**	44		**0.662**
15		**0.743**	30		**0.607**	45		**0.484**

**ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

*ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يتضـح من **الجدول (2)** أن معاملات الارتباط بين الفقرات، والمجموع الكلي للمقياس دالة عند مسـتوى دلالة (0.01)، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، مما طمئن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

ثالثاً– الصـدق البنائي: وللتحقق من الصـدق البنائي للاسـتبانة قام الباحثان بحسـاب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والمجالات الأخرى، وكذلك كل مجال بالدرجة الكلية للاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (3) مصفوفة معاملات ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية

المجالات	الدرجة الكلية	المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع
المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	**0.862	1		
المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	**0.906	0.658	1	
المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	**0.892	**0.632	**0.747	1

**ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

*ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يتضـح من **الجدول (3)** أن جميع المجالات ترتبط ببعضـها البعض وبالدرجة الكلية للاسـتبانة ارتباطاً ذو دلالة إحصـائية عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، مما يطمئن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

3.6 ثبات الاستبانةReliability:

أجرى الباحثان خطوات التأكد من ثبات الاستبانة وذلك بعد تطبيقها على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين وهما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرو نباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية:Split-Half Coefficient

قام الباحثان بقياس معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث تم تجزئة الاستبانة إلى نصفين (الفقرات ذات الأرقام الفردية، والفقرات ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الفقرات الفردية ودرجات الفقرات الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة جتمان وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (4) يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل مجال من مجالات الاستبانة **وكذلك** الاستبانة **ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل**

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	**15**	0.831	0.832
المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	**15**	0.711	0.720
المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	**15**	0.869	0.871
الدرجة الكلية	**45**	0.890	0.892

يتضح من **الجدول (4)** أن معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.892)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

2- طريقة ألفا كرو نباخ:

استخدم الباحثان طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرو نباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصلا على قيمة معامل ألفا لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل والجدول (5) يوضح ذلك:

الجدول (5) يوضح معاملات ألفا كرو نباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة **وكذلك للمقياس ككل**

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	**15**	0.895
المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	**15**	0.907
المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	**15**	0.912
الدرجة الكلية	**45**	0.955

يتضح من **الجدول (5)** أن معامل الثبات الكلي للمقياس (0.955)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
2- لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون "Pearson".
3- لإيجاد معامل ثبات الاستبانة تم استخدام معامل ارتباط جتمان للتجزئة النصفية غير المتساوية، ومعامل ارتباط ألفا كرونباخ.
4- اختبار T.Test للفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين.

4. نتائج الدراسة

يعرض الباحثان نتائج الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف على **معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا**، وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل .

الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة:

والذي نص على: **ما معوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل قام الباحثان باستخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (6) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل مجال من مجالات الاستبانة وكذلك ترتيبها في الاستبانة

م	المجال	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	5876	55.434	10.390	73.91	2
2	المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	5781	54.538	8.814	72.72	3
3	المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	6210	58.585	7.529	78.11	1
	الدرجة الكلية	17867	168.557	23.004	74.91	

يتضح من الجدول (6) أن **المعوقات التي تتعلق بثقافة المجتمع** حصلت على المرتبة الأولى بوزن نسبي (78.11%)، تلي ذلك **المعوقات التي تتعلق بصُناع القرار** حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي (73.91%)، تلي ذلك **المعوقات التي تتعلق بمراكز الأبحاث** حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي (72.72%)، أما الدرجة الكلية للاستبانة حصلت على وزن نسبي (74.91%).

ولتفسير النتائج المتعلقة **بمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة العليا** قام الباحثان بإعداد الجداول الآتية الموضحة لمجالات الاستبانة بالشكل التالي:

المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار

جدول (7) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الأول: معوقات تتعلق بصُناع القرار وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	يستسلم صناع القرار للانقسام السياسي الفلسطيني ما يؤدي لتنافر الجهود.	392	3.698	0.886	73.96	8
2	يعاني من ممارسات الاحتلال الصهيوني؛ من حرب وحصار واعتقال.	454	4.283	0.700	85.66	1
3	ينفق بشح على البحث العلمي.	431	4.066	1.157	81.32	2
4	يتبنى سياسة غير واضحة المعالم للبحث العلمي.	386	3.642	1.053	72.83	9
5	يستهين بطبيعة عمل مراكز الأبحاث وأهمية دورها.	377	3.557	1.147	71.13	12
6	يُقلص هامش الحرية لمراكز الأبحاث في تناول مختلف القضايا.	357	3.368	1.045	67.36	13
7	يُهمل تدريب الباحثين وابتعاثهم إلى مراكز الأبحاث الإقليمية والدولية.	394	3.717	1.085	74.34	7

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
8	يُقصي المستشارين من النخب في مراكز الأبحاث.	357	3.368	1.063	67.36	14
9	يشكك في أداء بعض مراكز الأبحاث ذات التمويل والوصاية الخارجية.	399	3.764	1.038	75.28	4
10	يفتقر إلى سن قوانين الملكية الفكرية.	383	3.613	0.890	72.26	11
11	يُهمل الأبحاث العلمية كمتطلب لترقية موظف الحكومة.	398	3.755	1.085	75.09	5
12	يؤجل إنشاء هيئات ترعى مراكز الأبحاث وتشرف عليها.	398	3.755	0.954	75.09	6
13	يوجه رؤية المراكز لنوع معين من الأبحاث (الأمن القومي).	357	3.368	0.949	67.36	15
14	يأبى تنفيذ مخرجات مراكز البحوث متفرداً بالقرار.	384	3.623	0.990	72.45	10
15	ينبثق من الحواضن الحزبية وليست بحثية أكاديمية.	409	3.858	1.046	77.17	3
	الدرجة الكلية للمجال	**5876**	**55.434**	**10.390**	**73.91**	

يتضح من **الجدول (7):**

أن أعلى فقرتين في المجال كانتا:

-الفقرة (2) والتي نصت على" يعاني من ممارسات الاحتلال الصهيوني؛ من حرب وحصار واعتقال " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (85.66%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- عمق هذه الممارسات وقوة أثرها الممتد في الواقع الفلسطيني بشكل عام وفي صانع القرار الفلسطيني بشكل خاص.

-غياب الخطط الإستراتيجية لدى صناع القرار الفلسطيني؛ لمواجهة ممارسات الاحتلال والاعتماد غالباً على سياسة الارتجال ورد الفعل لكلٍ منها.

-الفقرة (3) والتي نصت على" ينفق بشحٍ على البحث العلمي" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (81.32%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

-عدم تبني صانعي القرار الفلسطيني لخطط متقنة وواضحة للبحث العلمي.

- تردي الوضع الاقتصادي والمالي للحكومة التي تعتمد بشكل كبير جداً على المنح الخارجية والتبرعات، والتي غالباً ما تكون على شكل مال سياسي يدفع مقابل أنشطة معينة ليس منها تطوير البحث العلمي ومراكزه.

وأن أدنى فقرتين في المجال كانتا: الفقرة (8) والتي نصت على" يُقصي المستشارين من النخب في مراكز الأبحاث " احتلت المرتبة الرابعة عشر بوزن نسبي قدره (67.36%) والفقرة (13) والتي نصت على "يوجه رؤية المراكز لنوع معين من الأبحاث (الأمن القومي). " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (67.36%). **وأما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (73.91%).**

المجال الثاني: معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث

جدول (8) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الثاني: معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تعاني مراكز الأبحاث من قلة الكفاءات وتدني جودة الباحثين.	396	3.736	0.876	74.72	7
2	تفتقر للإدارة النوعية ذات الفكر الاستراتيجي.	413	3.896	0.816	77.92	3
3	تعاني من قلة الإمكانات المادية واللوجستية.	437	4.123	0.836	82.45	1
4	تُحجم عن التعاون مع القطاع الأهلي؛ غير الحكومي.	363	3.425	0.966	68.49	12
5	تخشى من التشبيك مع الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة.	333	3.142	0.899	62.83	15

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
6	تتعالى عن التنسيق مع مراكز البحوث الخارجية؛ والإقليمية والدولية.	337	3.179	1.031	63.58	14
7	تقلل من أهمية التفاعل مع القضايا المجتمعية كافة.	346	3.264	0.989	65.28	13
8	تتقاعس عن رعاية الباحثين من خلال استدامة التدريب والتطوير.	383	3.613	1.074	72.26	10
9	تعمل وفقاً لخطط ضبابية تقدم مصالحها الخاصة على المصالح العامة.	369	3.481	1.071	69.62	11
10	تتسبب سياساتها بهجرة العقول المبدعة.	398	3.755	0.934	75.09	6
11	تغفل إعداد تقارير مقننة لصناع القرار حول المخرجات البحثية التنفيذية.	387	3.651	0.895	73.02	8
12	تُقصر كوادرها البحثية في الوصول لصناع القرار وبناء الثقة معهم.	383	3.613	0.879	72.26	9
13	تنحسر المراكز جغرافياُ في بعض المناطق الفلسطينية.	407	3.840	0.927	76.79	4
14	يضعف ترويج مخرجاتها المعرفية المرتبطة بالحالة الفلسطينية الواقعية.	401	3.783	0.851	75.66	5
15	تُهمل الأبحاث الاستشرافية للتنبؤ بالمشكلات وحلولها.	428	4.038	0.915	80.75	2
	الدرجة الكلية للمجال	**5781**	**54.538**	**8.814**	**72.72**	

يتضح من **جدول (8):**

أن أعلى فقرتين في المجال كانتا:

-الفقرة (3) والتي نصـــت على" تعاني من قلة الإمكانات المادية واللوجســـتية " احتلت المرتبة الأولى بوزن نســـبي قدره (82.45%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– ضعف الدعم الرسمي لمراكز الأبحاث الوطنية؛ وذلك لأسباب مختلفة منها تقديم بعض الأولويات على الأخرى حسب تقييم صانعي القرار.

-بعد مراكز الأبحاث عن سياسة المراكز المنتجة من خلال إنشاء المشاريع الربحية التي تعود بالنفع المادي على مراكز الأبحاث والذي يستثمر في تطوير المركز وتحسينه.

-الفقرة (15) والتي نصت على "تُهمل الأبحاث الاستشرافية للتنبؤ بالمشكلات وحلولها " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (80.75%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– صعوبة هذه الدراسات وحاجتها إلى كفاءات بحثية عالية المستوى ودربة بشكل إبداعي قادر على التأمل والاستشراف.

– صعوبة الواقع الفلسطيني وتعدد متغيراته ومؤثراته التي لا يمكن السيطرة عليها _ ممارسات الاحتلال الصهيوني من حرب وحصار.. _ وتعيق القدرة على التنبؤ والاستشراف.

وأن أدنى فقرتين في المجال كانتا: الفقرة (6) والتي نصـــت على" تتعالى عن التنســـيق مع مراكز البحوث الخارجية؛ الإقليمية والدولية " احتلت المرتبة الرابعة عشـــر بوزن نســـبي قدره (63.58%). والفقرة (5) والتي نصـــت على "تخشـــى من التشـــبيك مع الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نســـبي قدره (62.83%). **وأما الدرجة الكلية للمجال حصـــل على وزن نسبي (72.72%)**

المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع

جدول (9) التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	يعزف أفراد المجتمع عن القراءة والمطالعة بشكل عام.	455	4.292	0.743	85.85	1
2	يقلل من أهمية مراكز الأبحاث في التنمية المجتمعية.	431	4.066	0.694	81.32	4
3	يفقد الثقة بقدرات مراكز الأبحاث ومخرجاتها الفكرية والمعرفية.	410	3.868	0.782	77.36	9
4	يعالج مشكلاته بالطرق التقليدية معتمداً على التجربة والخبرات السابقة.	416	3.925	0.870	78.49	7
5	يظن أن منتجات مراكز الأبحاث نظرية ولا يمكن تطبيقها.	422	3.981	0.839	79.62	6
6	يبتعد عن الخلاف بين مراكز الأبحاث وصناع القرار في الأبحاث النقدية.	400	3.774	0.747	75.47	12
7	يستهتر بدور أفراده في تعزيز نتائج الأبحاث العلمية وإتقانها.	405	3.821	0.871	76.42	10
8	يحبط من الأبحاث دون جدوى (أبحاث الرفوف).	422	3.981	0.926	79.62	5
9	يغضب من أثر الأحزاب السياسية في توجيه مراكز الأبحاث.	435	4.104	0.792	82.08	3
10	يتدنى المستوى الفكري لبعض المبحوثين فيبيعوا آرائهم.	394	3.717	0.934	74.34	13
11	يأبى المشاركة الفاعلة في تنفيذ الأبحاث المختلفة بناءً على اسم المركز.	380	3.585	0.935	71.70	15
12	يمل من تكرار الأبحاث لمراكز مختلفة دون التنسيق بينها.	415	3.915	0.705	78.30	8
13	تتأثر استجابته بأوضاعه المعيشية والاقتصادية الصعبة.	438	4.132	0.840	82.64	2
14	يتحسس من المشاركة في الأبحاث ذات العمق الأسري.	401	3.783	0.817	75.66	11
15	يشك في خدمة بعض الأبحاث للاحتلال الصهيوني وأعوانه.	386	3.642	1.088	72.83	14
	الدرجة الكلية للمجال	**6210**	**58.585**	**7.529**	**78.11**	

يتضح من **جدول (9):**

أن أعلى فقرتين في المجال كانتا:

-الفقرة (1) والتي نصت على" يعزف أفراد المجتمع عن القراءة والمطالعة بشكل عام " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (85.85%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– طبيعة المستوى الفكري للمجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطيني كنتيجة للغزو الفكري والعولمة الإعلامية والأفراد باهتماماتٍ حديثة – التلفاز وبرامجه ومسلسلات ومبارياته، ومواقع التواصل الاجتماعي. أدى إلى العزوف عن القراءة والمطالعة...

– الانشغال العام بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وغياب الهدوء النفسي يبعد الكثيرين عن القراءة والمطالة.

– طبيعة المناهج التعليمية التي ينشأ عليها أفراد المجتمع والتي تعتمد على الكم مما يعزز الملل من القراءة عدم جدوتها.

-الفقرة (13) والتي نصت على "تتأثر استجابته بأوضاعه المعيشية والاقتصادية الصعبة " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (82.64%)، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– زيادة قناعة معظم أفراد المجتمع الفلسطيني بأن الأَوْلى من كل هذه الدراسات والأبحاث هو توفير فرص العمل والوظائف؛ حيث انتشار الفقر والبطالة..

– افتقار الكثير من أفراد المجتمع للحاجات الأساسية كما في قوله تعالى " **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**" مما يجعل استجاباتهم غير دقيقة وغير مقننة.

وأن أدنى فقرتين في المجال كانتا: الفقرة (15) والتي نصت على" يشك في خدمة بعض الأبحاث للاحتلال الصهيوني وأعوانه " احتلت المرتبة الرابعة عشر بوزن نسبي قدره (72.83%). والفقرة (11) والتي نصت على" يأبى المشاركة الفاعلة في تنفيذ الأبحاث المختلفة بناءً على اسم المركز" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (71.70%).

وأما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (78.11%).

الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة:

الذي ينص السؤال الثاني على أنه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الوطني تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، النشاط البحثي، الوظيفة)؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان بصياغة الفرضيات التالية:

الفرض الأول من فروض الدراسة:

ينص الفرض الأول من فروض الدراسة على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الوطني تعزى لمتغير العمر (أقل من 50 سنة، أكبر من 50 سنة)؟

وللإجابة عن هذا الفرض قام الباحثان باستخدام اختبار "T. test" والجدول (10) يوضح ذلك:

جدول (10) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" للمقياس تعزى لمتغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	أقل من 50 سنة	78	56.038	9.351	1.183	0.240	غير دالة إحصائياً
	أكبر من 50 سنة	25	53.200	13.351			
المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	أقل من 50 سنة	78	54.628	8.107	0.644	0.521	غير دالة إحصائياً
	أكبر من 50 سنة	25	53.320	10.869			
المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	أقل من 50 سنة	78	59.231	7.716	1.286	0.201	غير دالة إحصائياً
	أكبر من 50 سنة	25	57.000	6.988			
الدرجة الكلية	أقل من 50 سنة	78	169.897	21.388	1.200	0.233	غير دالة إحصائياً
	أكبر من 50 سنة	25	163.520	27.982			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (104) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.96

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (104) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.58

يتضح من **جدول (10)** أن قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في **جميع المجالات والدرجة الكلية للمقياس**، ، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر.

الفرض الثاني **من فروض الدراسة:**

ينص الفرض الثاني من فروض الدراسة على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الوطني تعزى لمتغير المستوى التعليمي (بكالوريوس، دراسات عليا).**

وللإجابة عن هذا الفرض قام الباحثان باستخدام اختبار "T. test" والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (11): المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" للمقياس تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	بكالوريوس	59	54.288	9.687	1.276	0.205	غير دالة إحصائياً
	دراسات عليا	47	56.872	11.148			
المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	بكالوريوس	59	53.661	8.874	1.149	0.253	غير دالة إحصائياً
	دراسات عليا	47	55.638	8.706			
المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	بكالوريوس	59	57.271	7.100	2.043	0.044	دالة عند 0.05
	دراسات عليا	47	60.234	7.800			
الدرجة الكلية	بكالوريوس	59	165.220	22.530	1.688	0.094	غير دالة إحصائياً
	دراسات عليا	47	172.745	23.146			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (104) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.96

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (104) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.58

يتضح من **جدول (11)** أن قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في **جميع المجالات والدرجة الكلية للمقياس،** عدا مجال المتعلق بمعوقات ثقافة المجتمع، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير **المستوى التعليمي.**

فيما اتضـــح أن قيمة "ت" المحســـوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية في المجال المتعلق بمعوقات ثقافة المجتمع وهذا يدل على وجود فروق في متغير المستوى التعليمي (بكالوريوس، دراسات عليا) ولقد كانت الفروق لصالح الدراسات العليا

الفرض الثالث من فروض الدراسة:

ينص الفرض **الثالث** من فروض الدراسـة على**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوســطات تقديرات أفراد العينة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صــنع القرار الوطني تعزى لمتغير النشــاط البحثي (أشــارك كباحث، لا أشــارك كباحث)؟** وللإجابة عن هذا الفرض قام الباحثان باسـتخدام اختبار T. test والجدول التالي يوضــح ذلك:

جدول (12) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" للمقياس تعزى لمتغير النشاط البحثي

المجال	النشاط البحثي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	أشارك كباحث	33	57.485	12.400	1.372	0.173	غير دالة إحصائياً
	لا أشارك كباحث	73	54.507	9.289			
المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	أشارك كباحث	33	56.364	9.089	1.441	0.152	غير دالة إحصائياً
	لا أشارك كباحث	73	53.712	8.622			
المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	أشارك كباحث	33	59.970	6.430	1.277	0.204	غير دالة إحصائياً
	لا أشارك كباحث	73	57.959	7.938			
الدرجة الكلية	أشارك كباحث	33	173.818	22.907	1.595	0.114	غير دالة إحصائياً
	لا أشارك كباحث	73	166.178	22.806			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (104) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.96

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (104) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.58

يتضح من **جدول (12)** أن قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في **جميع المجالات والدرجة الكلية للمقياس**، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النشاط البحثي.

الفرض الرابع من فروض الدراسة:

ينص الفرض **الرابع** من فروض الدراسة على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمعوقات تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار الوطني تعزى لمتغير الوظيفة (الإدارة المدنية العليا، الإدارة العسكرية العليا).**

وللإجابة عن هذا الفرض قام الباحثان باستخدام اختبار "T. test" والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (13) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" للمقياس تعزى لمتغير المستوى الوظيفة

المجال	الوظيفة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المجال الأول / معوقات تتعلق بصُناع القرار	الإدارة المدنية العليا	55	55.345	11.348	−0.091	0.928	غير دالة إحصائياً
	الإدارة العسكرية العليا	51	55.529	9.358			
المجال الثاني/ معوقات تتعلق بمراكز الأبحاث	الإدارة المدنية العليا	55	54.836	9.935	0.361	0.719	غير دالة إحصائياً
	الإدارة العسكرية العليا	51	54.216	7.506			
المجال الثالث/ معوقات تتعلق بثقافة المجتمع	الإدارة المدنية العليا	55	58.655	8.262	0.098	0.922	غير دالة إحصائياً
	الإدارة العسكرية العليا	51	58.510	6.730			
الدرجة الكلية	الإدارة المدنية العليا	55	168.836	26.429	0.129	0.897	غير دالة إحصائياً
	الإدارة العسكرية العليا	51	168.255	18.889			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (104) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.96

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (104) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.58

يتضح من **جدول (13)** أن قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في **جميع المجالات والدرجة الكلية للمقياس**، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير **الوظيفة**.

5. التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة وفي ضوء السؤال المفتوح الذي أجاب عنه أفراد العينة يوصى الباحثان بما يلي:

أولاً: توصيات تتعلق بصُناع القرار

- العمل على إنشاء مراكز المعلومات والأبحاث في كل وزارة من وزارات السلطة وأن يكون لها إدارة عامة ضمن هيكلية السلطة.
- الاهتمام بمراكز الابحاث وتطويرها.
- فتح مراكز أبحاث متخصصة في جميع الجوانب (سياسية – اقتصادية – علمية – اجتماعية) والاستفادة من نتائج الأبحاث في الواقع العملي.
- التعاون مع الجامعات في انشاء مراكز ذات طابع أكاديمي.
- تطبيق توصيات البحث العلمي وتكريم الباحثين وتكوين لجان استشارية لأصحاب القرار من الباحثين ذوات الاختصاص.
- استثمار الكفاءات الخارجية في تبني جهد مخرجات الأبحاث.

- إيجاد حاضنات لمراكز الابحاث لتقديم الدعم الكامل لها.
- المطالبة بتخصيص ميزانيات جيدة من الموازنة العامة لمراكز البحث.
- سن قوانين ونظم تلزم أصحاب القرار بأخذ قراراتهم مدعمة بالأبحاث والدراسات.
- تشكيل هيئة عليا للإشراف على هذه المنظومة من تجمع المؤسسات ذات صبغة أهلية.
- الاصرار على القيادة الفلسطينية لإعادة تفعيل مراكز الأبحاث الفلسطينية.
- بناء وثيقة شرف يوقع عليها الجميع للتعاون والتشاور لرفع شأن البحث العلمي.

ثانياً: توصيات تتعلق بمراكز الأبحاث

- الابتعاد الكلي من الانتماء الفصائلي والتجرد من الحزبية بشكل كلى وعدم تجاوز الاطار الوطني .
- إعداد الدراسات بشكل مركز وعرضها على أصحاب القرار ومناقشتها واقناعهم بأهمية الدراسة وذلك لزيادة درجة الثقة في مراكز الابحاث واعتمادها لصنع القرار.
- الاهتمام بالباحثين ورعايتهم من حيث تطوير أدواتهم ودعم أبحاثهم وضمان استدامة التدريب والتطوير.
- غرس القناعة اللامحدودة لدى صناع القرار للاستفادة من مخرجات مراكز الابحاث.
- الترويج لأعمال المراكز وإنتاجها البحثي وعقد المؤتمرات والمناسبات التي يتبادل فيها اهل المعرفة والخبرة.
- الانفتاح على المراكز الدولية والاقليمية ومحاولة عمل توأمة او اتفاقيات شراكة ومذكرات تفاهم لتطوير الباحثين وتبادل الاستفادة في مجال البحث والدراسات.
- توفير مساحة كافية لكافة شرائح المجتمع بمفهوم وآلية عمل مراكز الابحاث بشكل عام ومفهومها الحديث في صنع القرار الفلسطيني.
- عقد عدة ورش جادة بين اصحاب القرار والأكاديميين والقطاع الخاص لإعادة تفعيل عمل مراكز الأبحاث.

تم إنجاز هذا البحث بإشراف أكاديمية المسيري للبحوث والدراسات، وتمويل مركز المبادرة الاستراتيجية فلسطين–ماليزيا

المصادر والمراجع:

1. أبو عامر، عدنان. (2013م). مراكز البحث في إسرائيل: السياسات، الأهداف، التمويل. مركز نماء للدراسات والبحوث. لبنان
2. أبو فخر، صقر. (2018م). *دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صناعة القرار قضية فلسطين نموذجاً (حلقة نقاش)*. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.
3. بكار، عبد الكريم. (2008م). هي هكذا: كيف نفهم الأشياء من حولنا: الجزء الأول. دار السلام للطباعة، والنشر، والتوزيع، والترجمة. القاهرة.
4. الخزندار، سامي. (2012م*دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة*. مجلة دفاتر السياسة والقانون الجامعة الهاشمية، الأردن.
5. زكية، رانجة. (2015م). *أعمال المؤتمر الدولي التاسع/ الجزائر*، دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر Think tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية.
6. الشغير، محمد (2018م، ديسمبر) *ما هي الإدارة العليا والوسطى والدنيا؟!*– موقع بيت التخصص. 10يناير 2019م، الموقع: https://m.specialties.bayt.com/ar/specialties/q/390311
7. أمين، هزار (2013م، 6 ابريل مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة– موقع استراتيجية. 11يناير 2019م، الموقع: http://strategy.unblog.fr/2013/04/06/

8. الشهواني، هاشم (2018م، 7 أغسطس) *أهمية مراكز الأبحاث* موقع دنيا الوطن. 10يناير 2019م، الموقع: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398.html
9. الطاهر، بن الزاوي محمد. (2015م). *دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة في الوطن العربي* (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
10. كمال الأمير، نيلي. (2007م). *المؤتمر استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الرأي الآخر: دراسة لحالة مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة.*
11. مرسي، منير (2001): *الإدارة التعليمية – أصولها وتطبيقاتها*، دار عالم الكتب، القاهرة.
12. وليد محمود، خالد. (2013م). دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر: سلسلة دراسات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر.

المراجع الأجنبية

1. Andrea Ceschi, Arianna Costantini, Susan D. Phillips, Riccardo Sartori, (2017) "The career decision-making competence: a new construct for the career realm", European Journal of Training and Development, Vol. 41 Issue: 1, pp.8-27, https://doi.org/10.1108/EJTD-07-2016-0047
2. Jeng, Don Jyh-Fu; Huang, Kuo-Hsin (2015). Strategic project portfolio selection for national research institutes. Journal of Business Research, 11/2015, Volume 68, Issue 11
3. Lilien, Gary L (2017), Perspectives on university research centers: lessons from the ISBM. Journal of the Academy of Marketing Science, Volume:45. Issue:4. Pp 459 - 460